الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الخامسة والثلاثون
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤
الساعة ١٧/٠٠
نيويورك

DEC 18 1984

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيس : ارنست بيسلي ميكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة : تقارير وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

(أ) تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

(ب) تقارير الأمين العام

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (تابع)

التقديرات المنقحة المترتبة على مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الأولى والثانية ، ١٩٨٤

التقديرات المنقحة تحت الباب ٢٨ زاي ، شعبة التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات ـ اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات (حصة الأمم المتحدة)

المحتويات/ . .

Distr. GENERAL
A/C.5/39/SR.35
13 December 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقّعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية:

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

84-58011

التعويض في حالة الوفاة أو الاصابة أو المرض التي تعزى الى الخدمة في الأمم المتحدة والتأمين الصحي على أعضاء اللجان بأنواعها أو الهيئات المماثلة .

عقد التنمية الصناعية لأفريقيا : مقترحات بتسديد مليون دولار مسحوبة من وفورات الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ للبدء في الأنشطة التي يدعو اليها الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٢ .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥

البند ١١٣ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة : تقارير وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/39/34 و A/39/87 و A/39/145 و Corr.1 و A/39/239 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2 و A/39/299 و Add.1 و Add.2 و Corr.1 و A/39/602 و A/39/603).

١- السيد فوربس (ايرلندا) : تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقال ان الدول العشر تعلق أهمية كبرى على ماتتمتع به وحدة التفتيش المشتركة من استقلال وسلطات للتحقيق في جميع الأمور المتعلقة بالكفاءة واستخدام الأموال على النحو الصحيح. ولكي تكون الوحدة فعالة، لابد من تزويدها بأكثر الموظفين المتوفرين كفاءة الذين ينبغي أن يتم اختيارهم مع ايلاء الاعتبار الواجب لمبادئ التوزيع الجغرافي المنصف والتناوب بصورة معقولة. وينبغي ان تركز وحدة التفتيش المشتركة، في حدود نظامها الأساسي، على المجالات التي تتسم بالأهمية الأعظم في منظومة الأمم المتحدة.

٢- وأضاف قائلا ان الدول العشر تأمل أن ينظر بجدية في توصيات الوحدة، وفي أن تخصص اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية الوقت للتقارير التي تقع ضمن مجالات مسؤوليتها. وقال في ختام كلمته ان تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الوحدة كان مشجعا في معظمه.

٣- السيد ويديك (كندا) : أشار الى التقرير المتعلق بالتعاون بين مكتبات منظومة الأمم المتحدة وبادارتها (A/39/299)، فقال ان الأمم المتحدة تعتمد على نشر المعلومات الصحيحة وانها بحاجة الى ضمان تنظيم خدمات المعلومات، وخاصة المكتبات، بصورة حسنة. وأعرب عن شعور وفده بالقلق بسبب الافتقار الى شبكة تعاونية للمكتبات. وقال ان المكتبات عادة ماتتصرف في عزلة فيما يتعلق بتنظيم تدفقات المعلومات، مما يتسبب في نقص الكفاءة والازدواج ولا يشجع على توحيد الاجراءات. وقال ان وفده يؤيد انشاء فريق مشترك بين الوكالات لدراسة التعاون بين المكتبات بشرط ان يمنح هذا الفريق الولاية التي تعزز توصله الى نتائج جوهرية، وخاصة الى خطة عمل واقعية شاملة. وأضاف انه ينبغي اعداد ورقة معلومات أساسية توجز الاختصاصات المقترحة لهذا الفريق، وجدول لاجتماعاته وأهدافه.

٤- ومضى قائلا ان كندا تدرك حاجة مكتبات الأمم المتحدة الى مسايرة التطورات التكنولوجية في ميدان المعلومات لتتجنب انخفاض الكفاءة. وأوضح ان النظم الحالية غير كافية، وينبغي ادخال التكنولوجيا الجديدة، في حدود الموارد المتاحة، حسب خطة

(السيد ويديك ، كندا)

طويلة الأجل . وينبغي بادئ ذي بدء تحديد احتياجات المستخدم ، وتقييم تكاليف ادخال التكنولوجيا الجديدة في مقابل المزايا المتوقعة .

٥ - وقال بصدد التقرير المتعلق بالسياسة العامة والممارسة المتبعة في مجال المنشورات في منظومة الأمم المتحدة (A/39/239) ، أن وفده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق باستخدام خطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ كخلفية لجميع التوصيات . ومن الممكن ترشيد التكاليف العالية للمنشورات شريطة أن تعكس بصورة صحيحة احتياجات المنظمات وأن تصل الى المستفيدين المقصودين في الوقت المناسب وبطريقة تحقق تناسب فعاليتها مع تكلفتها . ولا يمكن تحديد سياسة المنشورات الا بعد فهم ولاية المنظمات على نحو واضح ، كالأولوية المعطاة لنشر المعلومات ، على سبيل المثال . وقال في ختام كلمته ان أوجه القلق التي أثيرت في الفقرة ٩ ٥ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/39/34) تتطلب اتخاذ اجراءات علاجية حاسمة .

٦ - السيد بينييرو آرامبورو (الارجنتين) : قال ان وفده مسرور لأن وحدة التفتيش المشتركة تواصل حفاظها على الاتصال بشتى المجموعات الاقليمية ، بغية زيادة مشاركة تلك المجموعات في اعمالها . وينبغي أن تؤيد الجمعية العامة توصيات وحدة التفتيش المشتركة لضمان قيام مختلف المنظمات في المنظومة بتنفيذها .

٧ - واستطرد قائلا ان منظومة الأمم المتحدة بحاجة الى شبكة مكتبات فعالة تطبق التكنولوجيا الحديثة في مجال معالجة البيانات والمعلومات . وسوف يؤدي " نهج النظم " الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة الى تحسين الادارة وتعزيز عمليات المكتبات . وأعرب عن شعور وفده بالقلق للسياسة المتعلقة بالموظفين والتوظيف في منظمة العمل الدولية وعدم توازن التكوين الجغرافي لأمانة منظمة العمل الدولية . وأعرب عن ثقة وفده في أن يتم النظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة حول هذا الموضوع ، حسب الأصول . وقال في ختام كلمته فيما يتعلق بسياسة المنشورات ، ان وفده يؤيد توصيات الوحدة ، شريطة اتساق المبادئ التوجيهية للادارة مع احتياجات الدول الأعضاء للمعلومات .

البند ١١٠ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/37/6/Add.2 (الجزءان الأول والثاني) و Corr.1 و Corr.2 ؛ A/36/6 ، و Corr.1 ، و A/39/38 ، و A/39/173 ، و Corr.1 ، و Add.1 و A/39/667 ؛ و A/C.5/39/1 ، و Corr.1 ، و A/C.5/39/21 و Corr.1 ، و A/C.5/39/45)

(أ) تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

(ب) تقارير الامين العام

٨- السيد فوربس (ايرلندا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقال ان الدول العشر ترحب بالتركيز المتجدد الذى تضعه لجنة البرنامج والتنسيق على تقديم التقارير في الوقت المناسب، وتؤيد اقتراح اللجنة بأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود المنتظمة لتطبيق المنهجية التي نص عليها قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٤ بشأن الاجراءات المتعلقة بالتخطيط المتوسط الأجل في الأمم المتحدة، على النحو الأوفى. وتعلق الدول العشر أهمية خاصة على تحديد الأولويات، وهو جزء لا يتجزأ من التخطيط والتنظيم، وعلى ذلك فهي تشعر بالقلق لأن بعض الهيئات الحكومية الدولية ودوائر الأمانة لم تنفذ بعد النظام الحالي لتحديد الأولويات، على النحو الأوفى. وفيما يتعلق بالتنسيق فانها تعتقد بأن من الممكن الانتفاع بصورة أفضل من الاجتماعات المشتركة للجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق التي كان القصد منها أن تساهم في التنسيق على نطاق المنظومة بأسرها، وهي بهذه الروح، تؤيد التوصيات الواردة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٤/٦١ الجزء ثامنا باء.

٩- وأضاف قائلا ان الدول العشر ترحب بالتحسينات التي أدخلت على تحليل البرامج على نطاق المنظمات، كما ترحب بالطلب الي الأمين العام لكي يولي عناية خاصة، عند اعداد التحليلات مستقبلا، للتعاون الاقتصادى والتقني بين البلدان النامية. كما تأمل في تنفيذ التوصيات المتعلقة بأنشطة التعاون التقني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في ميدان الصناعات التحويلية. تنفيذا كاملا. وينبغي أن تظل هذه الأنشطة قيد الاستعراض بهدف زيادة تحسين فعاليتها.

١٠- ومضى قائلا ان بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية تمثل عنصرا هاما في ايجاد فعالية أكبر وينبغي أن تساعد الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الأولويات النسبية. وأعرب عن رغبة الدول العشر في ابراز أهمية الدور الذى تقوم به اللجان الرئيسية في تحديد واستعراض أولويات البرامج. وهكذا، ينبغي أن تتلقى جميع اللجان الرئيسية جميع المعلومات ذات الصلة بشأن امكانيات وبدائل تمويل الأنشطة الناجمة عن مشاريع القرارات. ولسوء الحظ، كانت المعلومات المتوفرة للجان الرئيسية، في الدورة الحالية غير كافية.

١١- واستطرد قائلا بأن الأمل معقود على أن يحدث تحسن كبير في توفير دعم من الأمانة للجنة البرنامج والتنسيق. وقال ان الدول العشر، التي تعتقد بأنه لا ينبغي أن تحجب وظيفة الميزانية وظائف التخطيط والبرمجة، ترحب بالتزام الأمين العام بتحقيق الفعالية، وتأمل في ألا تحدث اعادة تشكيل ليس لها مايبررها في مجالات الأمانة العامة

(السيد فوربس ، ايرلندا)

التي تقوم بأدوارها بصورة كافية ، بالفعل. وقال في ختام كلمته ان ادخال أية تغييرات ينبغي ان يحسن من تخطيط البرامج والا يقلل من أهميته في عملية الادارة المتكاملة.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (تابع)

التقديرات المنقحة المترتبة على مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الأولى والثانية ، ١٩٨٤ (A/C.5/39/25 ، و A/39/7/Add.6)

١٢- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال حسبما يتضح من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/39/25 ، ان التقديرات المنقحة المترتبة على مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه العاديتين الأولى والثانية ١٩٨٤ ، هي ٣٠٠ ٩٦٣ دولار في مجملها أو ٦٠٠ ٨٩٥ دولار صافية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين (٠٠٠ ٥١٧ دولار لعام ١٩٨٤ و ٦٠٠ ٣٧٨ دولار لعام ١٩٨٥) للتكاليف غير خدمات المؤتمرات، و ٣٠٠ ٢٨٥ ١ دولار (٥٠٠ ٨٧٣ دولار لعام ١٩٨٤ و ٨٠٠ ٤١١ دولار لعام ١٩٨٥) لتكاليف خدمات المؤتمرات.

١٣- وأضاف قائلا انه فيما يتعلق بالتكاليف غير المتعلقة بخدمات المؤتمرات، اعتمدت اللجنة الاستشارية بالفعل مبلغ ٠٠٠ ٥١٧ دولار لعام ١٩٨٤ في سياق القرار ٢٣٧/٣٨ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥. ولقد أخذت اللجنة الاستشارية في اعتبارها ، عند النظر في احتياجات عام ١٩٨٥ ، المعلومات التي قدمها ممثلو الأمين العام عن مدى الارتباط بالتزامات فيما يتعلق بمبلغ الـ ٠٠٠ ٥١٧ دولار. فعلى أساس هذه المعلومات وعلى أساس الاعتبارات المشار اليها في الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/39/7/Add.6 ، توصي اللجنة الاستشارية باجراء تخفيضات تبلغ قيمتها الاجمالية ٦٠٠ ١٠١ دولار ، في المبلغ الذي طلبه الأمين العام البالغ ٦٠٠ ٣٧٨ دولار لعام ١٩٨٥ وقال في ختام كلمته انه وفقا لذلك ، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد اضافي قدره ٠٠٠ ٢٧٧ دولار لعام ١٩٨٥ ، وعلى ذلك سيصل الاعتماد الكلي لفترة العامين الى ٠٠٠ ٧٩٤ دولار تحت الأبواب ٤ و ٢٣ و ٢٧ ، بالاضافة الى مبلغ ٦٠٠ ٥٠ دولار تحت الباب ٣١ للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين يعوض بالقيمة ذاتها تحت باب الايرادات ١.

١٤ - السيد موراى (المملكة المتحدة) : أشار الى أن وفده ، عندما اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعي القرار ١٩٨٤/٤٥ بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، قد أيد هذا القرار ، ولكنه أعرب عن تحفظات تتعلق بالآثار المالية المترتبة عليه والتي اعتبرها مفرطة . ولاحظ وفده أن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض في النفقات المسقطة ولكنه يتساءل عن الحاجة الى مبلغ من المال لا يزال كبيرا . وأعرب عن الرغبة في معرفة سبب زيادة عدد الخبراء الاستشاريين المدعوين لحضور المؤتمر الى ٢٥ خبيرا استشاريا بعد أن كان العدد الأصلي ٥ خبراء استشاريين نصّت عليهم الميزانية البرنامجية ، وسبب حضور هذا العدد الكبير من موظفي ادارة شؤون الاعلام المؤتمر بتكلفة مالية ضخمة .

١٥ - السيد فوران (المراقب المالي) : أشار الى أن الفقرة ١٢ من القرار ١٩٨٤/٤٥ رجت من الأمين العام فعلا أن يدعو ٢٥ خبيرا استشاريا للاشتراك في المؤتمر .

١٦ - السيد نايغارد (الولايات المتحدة الأمريكية) : طلب اجراء تصويت على التقديرات المنقحة . وقال ان وفده شرح موقفه من مختلف قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي في اللجان الفنية ذات الصلة ، ومع ذلك فهو يعتبر الاعتمادات الاضافية ككل مفرطة ولا يستطيع تأييدها .

١٧ - الرئيس : اقترح أن توافق اللجنة الخامسة ، بناء على توصيات من اللجنة الاستشارية ، على اعتمادات اضافية يبلغ مجموعها ٧٩٤ ٠٠٠ دولار في اطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، توزع على النحو التالي : الباب ٤ : ١١٦ ٦٠٠ دولار ؛ والباب ٢٣ : ٦٤٩ ٩٠٠ دولار ؛ والباب ٢٧ : ٢٧ ٥٠٠ دولار ؛ وكذلك على اعتماد اضافي بمبلغ ٥٠ ٦٠٠ دولار في اطار الباب ٣١ تقابله زيادة بنفس المقدار في التقديرات الواردة في اطار باب الايرادات ١ .

١٨ - ومضى قائلا ان الاحتياجات ذات الصلة من خدمات المؤتمرات قدرت على أساس التكلفة الكاملة بمبلغ ٨٧٣ ٥٠٠ دولار لعام ١٩٨٤ ، و ٤١١ ٨٠٠ دولار لعام ١٩٨٥ . اما الاعتمادات الاضافية الفعلية التي قد تلزم في هذا الخصوص لعام ١٩٨٤ فستعالج في سياق تقرير الاداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . اما الاحتياجات من خدمات المؤتمرات لعام ١٩٨٥ فسوف ينظر فيها في سياق البيان الموحد بالاحتياجات من خدمات المؤتمرات الذى سيقدم في مرحلة لاحقة في الدورة الحالية .

(الرئيس)

١٩ - اعتمد مقترح الرئيس بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل صوتين، وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت

تقديرات منقحة في اطار الباب ٢٨ زاى ، شعبة التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات - اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات (حصة الأمم المتحدة) (A/C.5/39/35)

٢٠ - السيد سيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أوضح أن الجمعية العامة كانت قد وافقت على اعتماد بمبلغ ١ ٣٠٦ ٠٠٠ دولار للجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، بلغت حصة الأمم المتحدة منه ٤٣ في المائة أو ٥٦١ ٦٠٠ دولار . ومن مبلغ الـ ٥٦١ ٦٠٠ دولار هذا وافقت اللجنة الاستشارية بالفعل على مبلغ ٢٧٣ ٤٠٠ دولار في تقريرها الأول عن فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ تاركة بقيته البالغة ٢٨٨ ٢٠٠ دولار . الا أن الأمين العام أشار في الدورة الثامنة والثلاثين الى أنه لن يلزم اعتماد اضافي لتغطية ذلك المبلغ المتبقي لأن النفقات أثناء فترة السنتين السابقة كانت دون التقديرات المعتمدة . وتشير آخر التقديرات ، الى أن مجموع احتياجات اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات لفترة السنتين الحالية يبلغ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار تبلغ حصة الأمم المتحدة منها ٤١٢ ٦٠٠ دولار . وبما أنه تمت الموافقة بالفعل على مبلغ ٢٧٣ ٤٠٠ دولار فانه يبقى هناك مبلغ ١٣٩ ٢٠٠ دولار . ويطلب الأمين العام اعتمادا اضافيا لتغطية هذا المبلغ المتبقي ، ولكن المعلومات المتوفرة للجنة الاستشارية تفيد أن التضخم في جنيف دون النسبة المقدّرة وهي ٥ر٥ في المائة وأن الدولار كان قويا تماما فكانت النتيجة انه يبدو أن هناك مبررا أضعف لطلب اعتماد اضافي في الدورة الحالية مما كان سيكون الحال في الدورة الثامنة والثلاثين عندما قال الأمين العام في الواقع أنه لا لزوم لاعتماد اضافي . ووفقا لذلك ، تقترح اللجنة الاستشارية الموافقة على التقديرات المنقحة للجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات وعدم الاذن باعتمادات اضافية في اطار الباب ٢٨ زاى في المرحلة الحالية . واذا أدى ذلك الى مشاكل فان الأمين العام يستطيع دائما أن يثير المسألة في سياق استعراض تقرير أداء الميزانية الثاني في الدورة الأربعين .

٢١ - الرئيس : اقترح أن تقرر اللجنة الخامسة ، بناء على توصية اللجنة الاستشارية أن أى اعتماد اضافي قد يلزم بصدد حصة الأمم المتحدة في تكاليف اللجنة

(الرئيـــــــس)

الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ينبغي أن يذكر في سياق تقرير أداء الميزانية البرنامجية الذى ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

٢٢ - اعتمد مقترح الرئيس .

تعويض أعضاء اللجان بأنواعها أو الهيئات المماثلة في حالات الوفاة أو الاصابة أو المرض المعزوّة الى الخدمة مع الأمم المتحدة وتأمينهم صحيا (A/C.5/39/36)

٢٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى أن الجمعية العامة طلبت من الأمين العام في قرارها ٣٤/٢٣٣ استعراض جدول التعويض في حالات الوفاة أو الاصابة أو المرض المعزوّة الى الخدمة مع الأمم المتحدة مرة في كل أربع سنوات على الأقل ، في ضوء التضخم وتقلبات العملات ، ودراسة جدوى توفير تغطية تأمينية لأعضاء اللجان بأنواعها أو الهيئات المماثلة . وقد وردت نتائج استعراض جدول التعويض ومقترحات الأمين العام بهذا الصدد في الفقرة ٦ من الوثيقة A/C.5/39/36 ، بينما تضمنت الفقرات من ٩ الى ١٤ من تلك الوثيقة النتائج التي توصل اليها الأمين العام بشأن التأمين الصحي . وعلى أساس تلك الوثيقة والمعلومات المقدمة من ممثلي الأمين العام ، فان اللجنة الاستشارية تستطيع أن تؤيد توصيات الأمين العام .

٢٤ - الرئيس : اقترح أن توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة ، على أساس توصية اللجنة الاستشارية ، بأن تحيط علما بتقرير الأمين العام (A/C.5/39/36) وأن توافق على مقترحات الأمين العام الواردة في الفقرة ٦ من ذلك التقرير .

٢٥ - اعتمد مقترح الرئيس .

عقد التنمية الصناعية لافريقيا : اقتراحات بشأن سداد مبلغ مليون دولار مسحوب من الوفورات في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ للشروع في الأنشطة المطلوبة في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٢ (A/C.5/39/42)

٢٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى أنه طلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين اقتراحات لتحقيق تسديد مبلغ مليون دولار من الوفورات المتحصلة من

(السيد مسيلـــي)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ أوعن طريق اعادة التوزيع. ويشير الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/C.5/39/42 الى أنه يمكن الابلاغ حتى ذلك الوقت عن وجود وفورات يبلغ مجموعها ١٠٠ ١٢٧ دولار في اطار الباب ١٧، حسب الوصف الوارد في الفقرتين ٦ و٧ من تلك الوثيقة. ومع ذلك لم يتمكن الأمين العام من الاشارة الى المصدر الذى يأتي منه المبلغ المتبقي وهو ٩٠٠ ٨٧٢ دولار ولكن سيكون في مقدوره أن يفعل ذلك عند نهاية فترة السنتين الحالية. وأيدت اللجنة الاستشارية النهج التالي الذى اتبعه الأمين العام: بما ان الميزانية تعتمد مرة كل سنتين فانه لا يمكن الابلاغ عن الوفورات الا اذا كان مؤكدا أن نشاطا برنامجيا لن ينفذ في أى من السنتين. وعلاوة على ذلك، أبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة الاستشارية بأن التنبؤات الحالية تقدم كل دليل على أن المبلغ الكامل سيتاح قبل نهاية فترة السنتين.

٢٧ - السيد تومو مونشي (الكاميرون): قال انه طلب الى الأمين العام في عام ١٩٨٣ النظر في تسديد الأموال المسحوبة من الوفورات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وذلك من الوفورات المتحصلة من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ أوعن طريق اعادة التوزيع. ولذلك ليس واضحا لماذا قرر الأمين العام النظر في هذه الوفورات بطريقة تقييدية، بحيث تنحصر في اطار الباب ١٧. وسأل عما اذا كان المبلغ المتبقي وهو ٩٠٠ ٨٧٢ دولار المطلوب لتسديد مبلغ المليون دولار بالكامل سيجرى الحصول عليه ايضا من وفورات أخرى في اطار الباب ١٧.

٢٨ - ووفقا للفقرة ٦ (ج) من التقرير (A/C.5/39/42)، سوف تتحقق وفورات بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار نتيجة لقرار اتخذته الأمانة العامة بتقليل الاستعانة بخدمات الخبراء في اجتماعات معينة. وتساءل ما اذا كان ذلك نتيجة لقرار سابق من الأمين العام باستخدام عدد أقل من الخبراء الاستشاريين والخبراء أم أن ذلك القرار وما يترتب عليه من وفورات يتصلان، كما أشير في الفقرة ٦ (ب)، بحقيقة أن عددا أقل من الخبراء قد حضروا مجموعة أخرى من الاجتماعات.

٢٩ - السيد تاكاسو (اليابان): قال انه مما يبعث على الحيرة توقع الوفورات في اطار البابين ١٧ و٢٨ ميم وحدهما لأن الجمعية العامة قررت تسديد مبلغ المليون دولار من الوفورات المتحصلة من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ أوعن طريق اعادة التوزيع. وفيما يدرك أن من الصعب على الأمين العام أن

(السيد تاكاسو ، اليابان)

يتنبأ بالوفورات الممكنة في وقت مبكر من فترة سنتين الا أن من الواضح أن المنظمة استفادت من التقلبات الحادة التي حصلت مؤخرا في أسعار الصرف . وبما أن بعض النفقات قد تمت بالفعل في عام ١٩٨٤ بسعر صرف مفيد للمنظمة ، فانه من غير الواضح سبب عدم تسجيل الوفورات الناتجة عن ذلك .

٣٠ - السيد يونس (العراق) : استفسر عما اذا كان الأمين العام يستطيع، على أساس التجربة الماضية ، أن يتنبأ بأبواب الميزانية التي يتوقع لها أكثر من سواها أن تؤدى الى الوفورات المطلوبة . وأضاف أن وفده يرى ان بعض الأبواب في الميزانية البرنامجية يمكن أن تنتج وفورات بسهولة أكثر من غيرها .

٣١ - السيد فوران (المراقب المالي) : قال انه من غير المناسب ، نظرا لأن لدى مديرى البرامج فترة سنتين لتنفيذ برامجهم وتحقيق الأهداف الواردة في مقترحات الميزانية البرنامجية ، أن يطلب اليهم القيام بالتنبؤ في أوائل فترة السنتين بما يأملون في تحقيقه أو بما سيكون عليهم تأجيله . الا أن ذلك جرى بصورة أولية في اليونيدو وقد قدمت الأمانة العامة تقريرا عن نتيجة تلك الممارسة. ولذلك فان تقرير الأمين العام يشير اشارة تقتصر على الوفورات في الباب ١٧ ، اليونيدو ، والباب ٢٨ ميم ، الخدمات الادارية ، في فيينا . وقال ان هناك نمطا من الوفورات في بعض أبواب الميزانية البرنامجية ، وانه واثق من أن مبلغ المليون دولار سيتم ايجاده . الا أنه ليس من المناسب إفراد ابواب معينة أو مديرين محددين من مديرى البرامج في هذا الوقت .

٣٢ - وفيما يتعلق بالاهتمام الثاني الذى أثاره ممثل الكاميرون ، لا توجد أية علاقة بين الفقرة ٦ (ج) والتدابير التي اتخذها الأمين العام لاستخدام عدد أقل من الخبراء الاستشاريين والخبراء . أما الوفورات البالغة ١٥٠٠٠ دولار المشار اليها في الفقرة ٦ (ج) فقد جرى تحديدها قبل اتخاذ تدابير بهدف تقليل الاعتمادات المخصصة للخبراء الاستشاريين .

٣٣ - أما فيما يتعلق بالمكاسب المحتملة نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف وفي التضخم ، فان أية مكاسب مؤاتية للمنظمة ينبغي ابلاغ الجمعية العامة عنها قبل أن يكون في الامكان اتخاذ اجراء بشأن استخدامها .

٣٤ - الرئيس : قال انه يقترح ، على أساس توصيات اللجنة الاستشارية ، أن تحيط اللجنة الخامسة علما بتقرير الأمين العام وأن توافق على تحويل مبلغ ١٠٠ ٢٥ دولار من الباب ٢٨ ميم الى الباب ١٧ في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وكذلك على اجراء تخفيض بمبلغ ٩٠٠ ٢٤ دولار في تقديرات الايرادات في اطار باب الايرادات ٢ .

٣٥ - اعتمد مقترح الرئيس .

٣٦ - السيد يونس (العراق) : علل موقف بلاده قائلا ان وفده ، رغم اشتراكه في توافق الآراء بشأن مبلغ المليون دولار لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، فانه يأمل في ألا تؤثر الوفورات المطلوبة في هذا الصدد على البرامج التي تقع في اطار الباب ١٤ من الميزانية .

٣٧ - السيد تومّو مونثي (الكاميرون) : قال انه يثق بأنه سيكون من الممكن تحقيق الوفورات الاضافية من أبواب أخرى غير الباب ١٧ من الميزانية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥